ارجات حركة طالبان مجدداً أمس السبت الإعلان عن الحكومة الافغانية الجديدة، في وقت لا تزال تواجه فيه مقاومة مسلحة في إقليم وادي بانشير، حيث كانت المعارك مستعرة بين عناصر الحركة ومناهضيها هناك. يأتي ذلك بينما يتواصل الحراك الدولي على خط الأزمة الأفغانية

بانشير يؤخر ولادة الحكومة الأفغانية

المعارك مستعرة في الإقليم... ومحادثات أميركية مرتقبة في الدوحة وبرلين

عناصر من حركة طالبان خلال تجولهم في كابول (أمير قرشي/فرانس برس)

كابول ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي كان يواصل فيه المجتمع الدولي، أمس السبت، تركيز أنظاره صوب العاصمة الأفغانية كابول لمعرفة شكل الحكومة التي كان من المفترض أن تعلن عنها حركة «طالبان»، والتي تمثل أول اختبار حقيقي لنواياها، كانت الأنباء الواردة من كابول تفيد بتأجيل الحركة مجدداً الإعلان عن التشكيلة الوزارية التي كان مرتقباً في البدء أن تعلن يوم الجمعة الماضي، لتمدد بذلك حالة عدم اليقين التي تعيشها البلاد. يأتي ذلك بينما لا تزال الحركة تواجه مقاومة مسلحة في إقليم وادي بانشير، والذي أدت معلومات غير دقيقة بالسيطرة عليه أول من أمس، لسقوط 17 قتيلاً وعشرات الجرحى برصاص مسلحي الحركة المحتفلين. ويسود اعتقاد لدى البعض بأن عدم السيطرة على هذا الإقليم يقف وراء تأخير الإعلان عن الحكومة الجديدة، في وقت تتواصل التحركات الدولية والإقليمية على خط الأزمة الأفغانية، ولا سيما في ما يتعلق بمطار كابول، الذي قالت قطر أمس إنه أعيد فتحه لاستقبال المساعدات واستئناف الرحلات الداخلية.

وقال مصدران في حركة طالبان، لوكالة «فرانس برس»، إنه لن يكون هناك أي إعلان بشأن الحكومة المقبلة السبت (أمس). بدوره، قال مصدر في «طالبان» لوكالة «رويترز»، إن الإعلان عن حكومة جديدة سيكون الأسبوع المقبل.

وقد يفسّر الوضع في بانشير، أحد المعاقل الأخيرة للمعارضة المسلحة ضد «طالبان»، التأخير في إعلان الحكومة الجديدة. ولطالما شكل هذا الوادي معقلاً لمعارضي «طالبان». وكانت سرت شائعات أول من أمس بأن حركة «طالبان» سيطرت على مقر ولاية بانشير، بازراك، ومقر أمن الإقليم، ولكن مقاومة جبهة بانشير أكدت أنها تصدت لهجمات «طالبان» من كل المحاور، وأن الخطوط الأمامية لا تزال في مكانها.

وكان القتال مستمراً أمس السبت بين عناصر «طالبان» وقوات بانشير. وقال فهيم داشتي، المتحدث باسم جبهة المقاومة الوطنية الأفغانية في بانشير، التي تضم قوات موالية للزعيم المحلي أحمد مسعود، إن قوات طالبان وصلت إلى مرتفعات دريند على الحدود بين إقليمي كابيسا وبانشير، لكن تم صدها. وأضاف داشتي في تغريدة أن «الدفاع عن معقل أفغانستان لا ينكسر».

بدوره، قال مصدر في طالبان لوكالة «رويترز» إن القتال مستمر في بانشير لكن التقدم تباطأ بسبب ألغام الأرضية المزروعة على الطريق المؤدية إلى العاصمة بازارك ومجمع حاكم الإقليم. وأضاف المصدر «عمليات إزالة الألغام والهجمات تجرى في نفس الوقت». وفي وقت سابق أمس قال مصدر محلي لـ«العربي الجديد» إن «طالبان» تقدمت إلى حدّ ما في بعض المديريات، منها مديرية بريان وخاواك، ولكنها لم تسيطر على مقر الولاية.

ويأتي ذلك بعدما كان سُمع في كابول مساء الجمعة صوت رشقات نارية أُطلقت «احتفالاً» بما تحدثت عنه شائعات انتشرت، خصوصاً على مواقع التواصل الاجتماعي، حول سيطرة «طالبان» على بانشير. ونقلت قناة «طلوع نيوز» المحلية عن مصادر في مستشفى «إيمرجنسي»، والواقع في العاصمة الأفغانية كابول، أنه استقبل 17 قتيلاً وأكثر من 40 جريحاً جراء إطلاق نار من قبل «طالبان»، بعد أنباء نشرت عن أن الحركة سيطرت على ولاية بانشير. وأضافت المصادر أن من بين القتلى والجرحى نساء وأطفالاً. كما قال مصدر قبلي لـ«العربي الجديد» في مدينة جلال آباد إن إطلاق النار لمسلحي «طالبان» في المدينة أدى إلى إصابة 17 شخصاً.

ودفع ذلك القيادي البارز في «طالبان»، الملا يعقوب، وهو نجل مؤسس الحركة الملا عمر، إلى إصدار أوامر لجميع مسلحي الحركة بعدم إطلاق النار في المستقبل، كما أمر جميع قادة «طالبان» بنزع السلاح من أولئك الذين يطلقون النار في مثل هذه المناسبات. كما طالب الناطق باسم الحركة، ذبيح الله مجاهد، عبر «تويتر»، بعدم إطلاق النار في الهواء.

من جهته، تحدث نائب الرئيس الأفغاني السابق، أمر الله صالح، الذي يوجد في وادي بانشير، عن «وضع صعب جداً» في رسالة عبر الفيديو نُشرت مساء الجمعة، مؤكداً في الوقت نفسه أن «المقاومة مستمرة وستستمر» في وجه «طالبان». ونفى صالح الأنباء التي أوردتها بعض وسائل إعلام أجنبية بأنه فرّ إلى طاجكستان.

وبحسب تصريحات سابقة لأحمد مسعود الذي يقود المقاومة في بانشير، اقترحت «طالبان» إعطاء مقعدين للجبهة الوطنية للمقاومة في الحكومة التي تعتزم تشكيلها. وأضاف نجل القائد أحمد شاه مسعود أن ذلك جاء «في وقت نطالب بمستقبل أفضل لأفغانستان. لم نفكر حتى» في عرضهم، معتبراً أن طالبان «اختارت طريق الحرب».

وكانت «طالبان» قد وعدت بتشكيل حكومة «جامعة» وأقامت علاقات في الأسابيع الأخيرة مع شخصيات أفغانية كانت معارضة لها، على غرار الرئيس السابق حامد كرزاي ونائب الرئيس السابق عبد الله عبد الله، لكن لم تتسرب أي معلومة عن المكانة التي تعتزم منحها لممثلي المعارضة والأقليات، وإن كانت بعض المعلومات المتداولة قد تحدثت عن توجه لتشكيل حكومة من 25 عضواً بينهم 15 للحركة و10 للأطراف الأخرى التي ستنضم إليها.

في هذه الأثناء، تتكثف المشاورات السياسية بشأن الوضع في أفغانستان، وسط استعداد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن للتوجه بداية الأسبوع المقبل إلى قطر التي تستضيف الدبلوماسيين الأميركيين المكلّفين ملف أفغانستان وحيث تجرى المحادثات بين المجتمع الدولي وطالبان. وسيتوجه بلينكن بعد ذلك يوم الأربعاء إلى ألمانيا حيث يرأس مع نظيره الألماني هايكو ماس اجتماعاً وزارياً عبر الفيديو مخصصاً لأفغانستان يشارك فيه ممثلو عشرين دولة. كذلك، يتوجه وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن إلى الدوحة في بداية الأسبوع، في إطار جولة خليجية تشمل البحرين والكويت والسعودية، وفق ما أعلن البنتاغون الجمعة. في غضون ذلك، وصل رئيس الاستخبارات العسكرية الباكستانية الجنرال فايز حميد إلى كابول أمس السبت، في زيارة غير معلنة، وذلك لمناقشة مع قادة طالبان، الوضع الأمني في أفغانستان والعلاقات التجارية بين الدولتين، بحسب وسائل إعلام باكستانية، والتي أكدت أن الزيارة أتت بدعوة من جانب «طالبان».

في المقابل، نقلت وسائل إعلام أفغانية عن ذبيح الله مجاهد قوله إن الزيارة تركز على التباحث بشأن إعادة تشغيل المطارات الأفغانية والحركة على الحدود بين الدولتين، مؤكداً أن الزيارة أتت بطلب من الجانب الباكستاني. وسبق أن أوردت وسائل إعلام باكستانية أن إسلام آباد ترغب في إعادة بناء الجيش الأفغاني وأن مباحثات ستجرى مع «طالبان» بهذا الخصوص.

تفريق تظاهرة نسائية

أفادت وسائل إعلام أفغانية، أمس السبت، بأن حركة «طالبان» فرقت تظاهرة نسائية باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع في العاصمة كابول. وأوضح موقع فضائية «طلوع نيوز» الخاصة، أن «عدداً من الصحافيات والمدافعات عن حقوق النساء تظاهرن لليوم الثاني على التوالي في كابول أمس، للمطالبة باحترام حقوقهن وأشراكهن في الحكومة المقبلة». وأضاف الموقع أن «التظاهرة النسائية شهدت أعمال عنف، عقب تفريقها باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، لمنع المتظاهرات من الوصول إلى القصر الرئاسي». ولم يذكر الموقع وقوع إصابات بين المتظاهرات.

للحديث تتمة...

درعا واتفاقات كسب الوقت

عيسى سميسم

بدا واضحاً من جميع جولات التفاوض التي قام بها ممثلو النظام السوري مع اللجنة الممثلة لأهالي درعا البلد، أن كل صيغة اتفاق يتم التوصل إليها تحمل في مضمونها ثغرات تُمكّن النظام من استغلالها كذرائع لنقض الاتفاق نفسه. فالنظام والروس قد حددوا الهدف النهائي من جولات التفاوض، وهو بسط النظام سيطرته بشكل كامل على أحياء درعا البلد، وسحب كل السلاح الموجود فيها. مع العلم أن هذا السلاح أقرّ «اتفاق 2018» وجوده. ومن بين الأهداف الإضافية تهجير من يعارضون النظام مع عائلاتهم إلى الشمال السوري. ويعتمد النظام في تطبيق هذا المخطط على الظهور بمظهر المنفتح على التفاوض، واستخدام جولات التفاوض لتحصيل مزيد من التنازلات التي يستخدمها منطلقاً للمفاوضات المقبلة. كما يعمد إلى التلويح باللجوء إلى الحل العسكري من خلال القصف وقتل المدنيين وتدمير بعض المنازل بهدف الضغط على الحاضنة الشعبية في المنطقة، من أجل دفع لجنة التفاوض إلى تقديم التنازلات المطلوبة، بالإضافة إلى استخدام الحصار كوسيلة فعالة في إضعاف المواطنين تحت شعار «الجوع أو الركوع»، والتي من خلالها يتمكن من تحويل قضية درعا البلد من قضية سياسية إلى قضية إنسانية تنحصر المطالب فيها على تأمين المستلزمات الأساسية للمحاصرين للبقاء على قيد الحياة. وطبعاً يتم تطبيق هذا المخطط برعاية وسيط روسي يتبنّى مطالب النظام أصلاً، وبدعم غير محدود ممن يفترض أن يكون ضامناً إيرانياً، يسعى بكل الوسائل إلى فرض سيطرته على المنطقة الجنوبية عبر أدواته من قوات النظام. وبعدما استبشر سكان درعا البلد خيراً بالاتفاق الأخير الذي تم برعاية روسية، خرق النظام الاتفاق بذريعة عدم تسليم كامل السلاح، وبذريعة وجود مطلوبين اثنين لم يتم تهجيرهما، ارتفع العدد فيما بعد إلى خمسين مطلوباً. ويشي هذا الأمر بأن النظام لن يلتزم بأي بند من بنود الاتفاقات، وإنما يستثمر الصمت الدولي من أجل تنفيذ مخططه في السيطرة على كامل منطقة خفض التصعيد الثالثة «المنطقة الجنوبية»، بذات الطريقة التي سيطر بها على منطقتي خفض التصعيد الأولى «ريف حمص الشمالي» والثانية «غوطة دمشق»، بتواطؤ من كل ضامني مسار أستانة. أما محاولات لجنة الأهالي التلويح بورقة التهجير لكل سكان درعا البلد فلا يبدو أنها ستجدي نفعاً، ما لم يطرأ تغير على مواقف الدول المتدخلة في الشأن السوري، مما يحصل في المنطقة الجنوبية، بشكل يضع حداً للاستفراد بسكان تلك المنطقة.

تشغيل جزئي لمطار كابول

استقبال المساعدات الخارجية ورحلات داخلية

يبدو أن المفاوضات بشأن إعادة تشغيل مطار كابول بشكل كامل تقترب من مرحلتها الأخيرة، بعدما أكد السفير القطري لدى أفغانستان، سعيد مبارك الخيارين، أمس السبت، أن فريقاً فنياً قطرياً تمكن من إعادة فتح مطار كابول جزئياً، فيما استؤنفت الرحلات الداخلية. ونقلت قناة «الجزيرة» عن الخيارين قوله إن «الفريق الفني القطري عمل لمدة 5 أيام متواصلة ونجح في إعادة تشغيل مطار كابول جزئياً، لوصول المساعدات الإنسانية من جميع أنحاء العالم» وأن «هذه الرحلات الإنسانية ستستمر في الأيام المقبلة». ولفت إلى أنه بدأت الإنسانية بالوصول، وعلى رأسها طائرة قطرية تحمل 15 طناً من المساعدات الغذائية. وأكد السفير القطري أن العمل جار من أجل إصلاح الأمور الفنية الأخرى، و«قريباً سيتم تشغيل الرحلات الدولية»، مشيراً إلى أنه تم أمس تشغيل رحلتين مدنيتين داخليتين للطيران الأفغاني؛ إحداهما إلى مزار شريف عاصمة ولاية بلخ بشمال أفغانستان، والثانية إلى مدينة قندهار بجنوب البلاد.

وأوضح أنه تم إصلاح الرادار وبرج الاتصالات والمدرج وتأمين الأمن داخل المطار وخارجه، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية. وتابع «نحن بصدد تقييم الوضع الإداري للمطار وإعادة تشغيله خلال فترة زمنية قصيرة».

ومطار كابول مغلق منذ أن استكملت الولايات المتحدة عملياتها يوم 30 أغسطس/ آب الماضي، لإجلاء الدبلوماسيين والأجانب والأفغان المعرّضين للخطر. وخلال الفترة الماضية كانت تتركز المفاوضات مع حركة طالبان لإعادة تشغيل المطار عبر جهد مشترك تقوده فرق قطرية وتركية، فيما كانت تبدي الحركة تحفظاً على منح دور لأنقرة.

في هذه الأثناء، قال المتحدث باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد، أمس، إن واحدة من شركات الصرافة الرئيسية في كابول فتحت أبوابها من جديد. يأتي ذلك، بينما خيّم الغموض على اقتصاد أفغانستان ببسيطرة طالبان على مقاليد الأمور. وأغلقت بنوك كثيرة أبوابها وأصبحت النقود شحيحة.

وفي السياق، قالت الأمم المتحدة إنها ستعقد مؤتمراً دولياً للمساعدات في جنيف يوم 13 سبتمبر/ أيلول المقبل، للمساعدة في درء ما وصفها الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريس بأنها «كارثة إنسانية وشيكة» في أفغانستان. وتقول قوى غربية إنها مستعدة للتواصل مع طالبان وإرسال مساعدات إنسانية، لكن الاعتراف الرسمي بالحكومة المرتقبة وتقديم مساعدات اقتصادية أوسع نطاقاً سيتوقفان على أفعال الحركة.

(العربي الجديد، رويترز)

> الأمم المتحدة ستعقد مؤتمراً دولياً للمساعدات في 13 سبتمبر

بايدن يستكمل تطبيق وعوده الانتخابية

رفع السرية عن وثائق 11 سبتمبر

> يُظهر الرئيس الأميركي جو بايدن اهتمامه بتطبيق وعوده الانتخابية، مع إصداره أمراً تنفيذياً بالكشف عن الوثائق السرية لاعتداءات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، في خضمّ لحظة سياسية حاسمة أميركياً

لم يخرج الرئيس الأميركي جو بايدن عن مسار ترجمة وعوده الانتخابية، في حملته الرئاسية العام الماضي، وإن كان بعضها، مثل الملف النووي الإيراني متعثراً. وفي هذا السياق، أمر بايدن، مساء أول من أمس الجمعة، بنشر الوثائق السرية من تحقيق السلطات الأميركية حول اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول 2001، خلال الأشهر الستة المقبلة. وتأتي موافقة بايدن استجابةً لضغوط من عائلات نحو ثلاثة آلاف شخص قضوا على يد تنظيم «القاعدة» في الاعتداءات التي استخدم فيها 19 شخصاً ثلاث طائرات مدنية تمّ اختطافها. وطاولت الهجمات برجي التجارة العالميين في نيويورك، ومقرّ وزارة الدفاع «البنتاغون» في فيرجينيا، بينما فشل الاعتداء الثالث في الوصول إلى البيت الأبيض في العاصمة واشنطن، بعد محاولة الركاب مقاومة الخاطفين، وسقطت الطائرة في بنسلفانيا.

ويأتي قرار بايدن قبل أقل من أسبوع على الذكرى السنوية العشرين للاعتداءات، وبعد أقل من أسبوع على انسحاب آخر جندي أميركي من أفغانستان بعد الحرب التي شنّتها إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن لإسقاط حكم حركة طالبان، بعد رفض الأخيرة تسليم زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن.

وقال بايدن: «وقّعتُ أمراً تنفيذياً يتضمّن توجيهات لوزارة العدل ووكالات أخرى ذات صلة، للإشراف على مراجعة لرفع السرّية عن وثائق متعلّقة بتحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن 11 سبتمبر». وأضاف أنّ رفع السرّية يجب أن يدخل حيّز التنفيذ في «الأشهر الستة المقبلة» مشدّداً على أنه «يجب ألا ننسى أبداً الألم المستمرّ لعائلات وأحبّاء 2977 شخصاً أبرياء قُتلوا خلال أسوأ هجوم إرهابي ضد أميركا في تاريخنا». وأشار بايدن إلى أنّ «الأحداث وقعت قبل عقدين أو أكثر، وتتعلق بلحظة مأساوية لا تزال تتردد في التاريخ الأميركي. لذلك، من الأهمّية ضمان أن تعزّز حكومة الولايات المتحدة الشفافية إلى أقصى حد». عملياً، لم يناقض بايدن نفسه في مسألة تطبيق وعوده الانتخابية، فخلال حملته الرئاسية، في العام الماضي، انتقد بايدن موقف إدارة ترامب في القضية. وكتب في رسالة إلى عائلات الضحايا، جاء فيها «ساوجه المدعي العام ليقوم شخصياً بالكشف عن الوثائق». وسبق للعائلات أن اعتبرت منذ مدة طويلة أنّ الوثائق السرّية ربما تتضمّن أدلّة على صلات لمسؤولين سعوديين بالخاطفين. ولطالما أعربت العائلات عن إحباطها من عدد الوثائق التي لا تزال سرّية ويُحظّر الاطّلاع عليها. وقالت «لجنة 11 سبتمبر» الرسمية التي شكّلها الكونغرس إنّه «لا يوجد دليل على أنّ الحكومة السعودية كمؤسّسة أو كبار المسؤولين السعوديين قد قدموا التمويل بشكل فردي» لتنظيم «القاعدة». ولا يزال جزء من التحقيق مصنّفاً سرّياً جداً ولا يمكن نشره.

ويأتي قرار بايدن قبل حلول الذكرى العشرين لاعتداءات 11 سبتمبر التي دفعت وقتذاك الرئيس جورج بوش الابن، بعد فترة وجيزة، إلى إصدار أوامر بغزو أفغانستان، حين كانت حركة طالبان توفّر ملاذاً لقيادات «القاعدة». وبدأ الغزو في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2001 ثم سقطت حكومة «طالبان» في 17 ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه. واستمر الاحتلال حتى 31 أغسطس/آب الماضي، مع انسحاب الجنرال كريستوفر دوناهيو، كآخر جندي أميركي من مطار «حامد كرزاي» في كابول، بعد عملية إجلاء تاريخية، استمرت أكثر من أسبوعين بين 15 أغسطس و31 منه.

وخلال الفترة المقبلة، ستكون الولايات المتحدة على موعد مع الكشف عن الوثائق السرية في الاعتداءات. وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أن الحكومة الأميركية حجبت منذ فترة طويلة العديد من الوثائق المتعلقة بالهجمات، بموجب اعتبارها من «أسرار الدولة»، الذي يسمح للسلطات بعدم الكشف عن بعض المواد في المحاكم إذا كان ذلك سيضرّ بالأمن القومي. مع العلم أن إدارة دونالد ترامب امتنعت بدورها عن الكشف عن الوثائق السرية في إبريل/نيسان 2020، بموجب البند عينه. حتى أن المدعي العام في حينه، ويليام بار، رفض الكشف علناً عن سبب حجب الوثائق، معتبراً أن النقاش العام في أي قضية «ستكشف عن معلومات يمكن أن تسبّب ضرراً، يحول بند (أسرار الدولة) دون حصوله».

> يدخل الأمر حيّز التنفيذ في «الأشهر الستة المقبلة»

> امتنعت إدارة ترامب عن كشف الوثائق بحجة أنها من «أسرار الدولة»

وسبق أن كشفت وزارة العدل الشهر الماضي أن مكتب التحقيقات الفيدرالي «أف بي آي» قد أنهى تحقيقاً لفحص بعض الخاطفين في 11 سبتمبر والمتآمرين المحتملين، وأنه كان يعمل على توفير المزيد من المعلومات. وبموجب شروط الأمر التنفيذي، يجب على مكتب التحقيقات الفيدرالي أن يكمل بحلول 11 سبتمبر مراجعة رفع السرية عن الوثائق من هذا التحقيق، والذي أشار إليه باسم «تحقيق الملف الفرعي». وستتم مراجعة المستندات الإضافية، بما في ذلك أي سجلات هاتفية ومصرفية وتقارير مع نتائج التحقيق، مع التركيز على الكشف عنها على مدار الأشهر الستة المقبلة.

ووصف محامي العائلات، جيمس كرايندلر، أمر بايدن بأنه «تطور إيجابي للغاية»، لكنه أكد أنه ينتظر بدء الإفراج عن الوثائق، ومعرفة ما إذا كانت الحكومة ستنقّحها أولاً قبل تقييمها.

ومع ذلك، لم يتضح على الفور التأثير العملي للأمر التنفيذي وأي وثائق جديدة قد ينتج عنها. من جهته، أشاد بريت إيغلسون، الذي سقط والده بروس في مركز التجارة العالمي، بقرار بايدن. وقال لموقع قناة «أي بي سي نيوز» إن «العائلات ستراقب العملية عن كثب للتأكد من أن وزارة العدل تتابع عملها وتتصرف بحسن نية».

وفي الشهر الماضي، طلبت مجموعة مقرّبة من 1800 شخص من المتضررين من الهجوم، بما في ذلك الناجون والعاملون الطبيون في حالات الطوارئ وأفراد أسر الضحايا، من بايدن، عدم الحضور إلى مقرّ مركز التجارة العالمي «غراوند زيرو»، إن لم يكن قد أمر برفع السرية عن الوثائق. وقالت تيري ستراندا، زوجة الضحية توم ستراندا، لصحيفة «نيويورك تايمز»: «لقد كنا نحارب أف بي آي ومجتمع المخابرات لفترة طويلة جداً، لكن الإفراج عن الوثائق يبدو نقطة تحوّل حقيقية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

واشنطن تتخلى عن دور شرطي العالم

بايدن: علينا أن نحدد لأنفسنا مهمات ذات أهداف واقعية (ديمتريوس فريحات/Getty)

أكد الرئيس الأميركي جو بايدن في خطاب ألقاه الثلاثاء الماضي بمناسبة الانسحاب الأميركي من أفغانستان أن الولايات المتحدة لم تعد تريد أن تلعب دور شرطي العالم، لتباشر واشنطن بذلك تطبيق منعطف حاسم في سياستها الخارجية كان قد ألمح إليه الرئيس الأسبق باراك أوباما وجاهر به الرئيس السابق دونالد ترامب، غير أن الرئيس الحالي هو بالتأكيد من أعلنه بأوضح العبارات.

ومن شأن هذا الوضع الجديد أن يلقي بثقله على التحالفات بين أميركا والدول الغربية الأخرى، وينعكس على العلاقات عبر حلف شمال الأطلسي، خصوصاً أن ما حصل في أفغانستان بدد المزاج الإيجابي بعد وصول بايدن للحكم.

ولم يعمد بايدن إلى التمويه بعد الفوضى التي واكبت الانسحاب وتسببت بتراجع التأييد له لدى الرأي العام، بل اغتنم الفرصة يوم الثلاثاء الماضي ليعرض بوضوح تام عقيدته الدولية. وقال «المسألة لا تقتصر على أفغانستان. المطلوب وضع حد لحقبة من عمليات التدخل العسكري الكبرى الهادفة إلى إعادة بناء دول أخرى».

ويردد بايدن باستمرار أن «أميركا عادت»، لكنه هذه المرة شرح شروط عودتها، بما في ذلك التعلم من الأخطاء، إذ قال «علينا أن نتعلم من أخطائنا». وأضاف «علينا أن نحدد لأنفسنا مهمات ذات أهداف واضحة وواقعية، وليس أهدافاً لن يكون بإمكاننا تحقيقها أبداً» و«علينا أن نركز جهودنا بوضوح على أمن الولايات المتحدة».

ويرى بايدن أن الصراع بين الدول «الديمقراطية» والأنظمة المتسلطة مثل الصين يجب أن تكون له الأولوية على العمليات العسكرية الكبرى. وهو يعتبر أن على الديمقراطية أن تثبت قدرتها على التصدي للتحديات الكبرى مثل التغير المناخي والوباء بشكل أكثر فاعلية من الديكتاتوريات. وفي هذا السياق الكبير، يعوّل بايدن على التحالفات، في اختلاف جذري عن سلفه. كما ينظم في الخريف قمة عبر الإنترنت لرؤساء دول وحكومات البلدان الديمقراطية، لم تكشف بعد قائمة المشاركين فيها.

وعلّق الأستاذ في كلية ماركيت للحقوق، تشارلز فرانكلين، على الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي الثلاثاء الماضي، قائلاً إنه «حان الوقت لوضع حد لهذه الحرب التي لا تنتهي... بايدن هو الذي قال ذلك، لكن كان من الممكن تماماً أن يكون ترامب قاله».

وعلّق بنجامين حداد من «المجلس الأطلسي للأبحاث» في واشنطن في تغريدة أن هذا هو «أفضل تعبير عن رفض الأمّية» الصادر عن رئيس أميركي «منذ عقود».

والحقيقة أن تفرد أميركا في إدارة عملية الانسحاب من أفغانستان كان له وقع الصدمة على حلفائها، فيما أثار ارتياح بكين وموسكو إذ اعتبرتا الأمر بمثابة تحذير للدول التي راهنت على الدعم العسكري الأميركي. وبعد كارثة أفغانستان يبدو أن هناك خسارة للثقة بين الشركاء الأوروبيين والولايات المتحدة، وذلك على خلفية التعاطي الأميركي مع الحلفاء بخصوص قرار الانسحاب ومن بعده إجلاء المدنيين، الأمر الذي لا بد أنه سيترك تداعياته على العلاقات المستقبلية بين شركاء ضفتي الأطلسي، بعد الانتعاشة القصيرة التي شهدتها العلاقات مع وصول بايدن إلى البيت الأبيض.

وفي هذا الإطار، تحدث مرشح حزب المستشارة أنجيلا ميركل، أرمين لاشيت، أخيراً مع صحيفة «فرانكفورتر إلغماينه تسايتونغ» عن «ضربة قاسية» للعلاقات عبر الأطلسي، معتبراً أنه إذا لزم الأمر يجب أن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على العمل من دون شركائه الأميركيين.

وفي توصيف للواقع المستجد بين الشركاء الغربيين، قال الباحث السياسي من جامعة ريغنسبورغ شتيفان بيرلينغ، في حديث مع شبكة «دويتشه فيله»، إن ما حصل «يشكل زعزعة كبيرة للثقة».

وكان الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي أول من لمس هذا التغير في السياسة الأميركية الدولية الأربعاء الماضي، إذ جدد له الرئيس الأميركي وعده بمساعدته في وجه «العدوان» الروسي في القرم من خلال تزويده بالمعدات العسكرية، لكنه لم يشرع أبواب الحلف الأطلسي لأوكرانيا الطامحة للانضمام إليه.

(العربي الجديد، فرانس برس)

شرق غرب

تونس: اتحاد الشغل «لن يتأسف» على ما قبل 25 يوليو

أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، أمس السبت، أن «الاتحاد لن يتأسف على ما قبل 25 يوليو/ تموز الماضي (تاريخ تفرّد الرئيس قيس سعيد بالسلطة)، ولكنه لن يعطي صكّاً على بياض لأي كان». وقال في كلمة له بمناسبة يوم العلم في سوسة، «نتصارع بيننا في إطار رؤية تونسية ولن نسمح بالتدخل الخارجي».

(العربي الجديد)

تنديد إيراني بالعقوبات الأميركية

ندّد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة (الصورة)، أمس السبت، بالعقوبات الأميركية الجديدة ضد أربعة إيرانيين بتهمة محاولة «خطف صحافية» أميركية من أصل إيراني، واصفاً الاتهامات بـ«الباطلة». وذكر في بيان مقتضب أن «الإدارة الأميركية الراهنة للأسف تواصل المسار الفاشل للإدارة السابقة». وكانت وزارة الخزانة الأميركية، قد أعلنت مساء أول من أمس الجمعة، أنّ الولايات المتحدة فرضت عقوبات على عملاء المخابرات الإيرانية لمحاولتهم خطف الصحافية والناشطة الحقوقية الأميركية من أصل إيراني، مسيح علي نجاد.

(العربي الجديد)

السيسي وبينت لن يبحثا القضية الفلسطينية

أعلن مسؤول إسرائيلي بارز، مساء أول من أمس الجمعة، أن رئيس الوزراء نفتالي بينت لن يبحث القضية الفلسطينية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقائهما القريب في شرم الشيخ. ونقلت القناة «13» الإسرائيلية عن المسؤول قوله إن النقاش في اللقاء المرتقب سيتركز على القضايا الأمنية، كما حصل في اللقاء الذي جمع وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الأسبوع الماضي.

(العربي الجديد)

اغتيال قيادي سلفي في عدن

اغتال مجهولون، أمس السبت، قائد جبهة الحازمية في البيضاء اليمنية، موسى محسن المشدلي. وأعلن المتحدث الرسمي باسم مقاومة آل حميقان في البيضاء، عامر الحميقاني، في تغريدة على «تويتر»، أن المشدلي، وهو قيادي سلفي بارز، تعرض لعملية اغتيال في مديرية المنصورة بعدن، وأصيب عدد من مرافقيه بعد تفجير سيارته بعبوة ناسفة.

(العربي الجديد)

كندا: تراجع ترودو في استطلاع للرأي

أظهر استطلاع للرأي، نُشر مساء أول من أمس الجمعة، تقهقر رئيس الوزراء الكندي الليبرالي جاستن ترودو (الصورة) قبل

الانتخابات المبكرة المقررة في 20 سبتمبر/أيلول الحالي، التي دعا إليها على أمل أن تؤدي طريقة تصديه لأزمة كورونا إلى الفوز. وأوضح استطلاع أجراه معهد «نانوس» لأبحاث لحساب محطة «سي تي في» حصول المحافظين على 35,7 في المائة من الدعم العام والليبراليين على 30,7 في المائة وحزب الديمقراطيين اليساري على 18,3 في المائة.

(رويترز)

الغلاف

يُظهر مسار الأحداث في الجنوب السوري، تمسّك النظام بفرض شروطه في درعا البلد، بعدما انقلب على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بإشراف روسي. وفي ظل خرق النظام الاتفاق، ووصول «الباصات الخضراء»، يبدو أن المنطقة ستكون مع جريمة تهجير جديدة

درعا البلد
جريمة تهجير جديدة تنتظر الأهالي

أمين العاصي

لم ينتظر النظام السوري طويلاً هذه المرة قبل الانقلاب على اتفاق أبرمه مع أهالي أحياء منطقة درعا البلد، جنوبي سورية، محاولاً فرض شروط جديدة لإتمام الاتفاق، وهو ما رفضه الوفد الممثل للأهالي الذي عاد للمطالبة بترحيل جماعي لآلاف المدنيين، إما إلى الأردن المجاور، أو الشمال السوري، فيما كان مشهد وصول «الباصات الخضراء» التي لطالما ارتبطت خلال سنوات الثورة بتهجير السوريين من مناطقهم بعد رفضهم للتسويات المجحفة، يشير إلى أن فرص التوصل إلى تفاهمات جديدة شبه معدومة، لتبقى جميع السيناريوهات مفتوحة.

وكشف الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن القلق يسود أحياء درعا البلد، مع انهيار الآمال بتطبيق الاتفاق الذي أعلن عنه قبل أيام، مشيراً إلى أن «الباصات الخضراء» التي اعتاد النظام على تهجير السوريين بها، وصلت صباح أمس السبت إلى مدينة درعا، في خطوة تؤكد نيّته تهجير عدد كبير من سكان درعا البلد. وتوقّع المسالمة خروج الآلاف من المدنيين من منازلهم، خشية من قيام مليشيات النظام بعمليات تصفية ميدانية وانتهاكات واسعة، في حال دخولها أحياء درعا البلد.

> يطالب الأهالي بنقلهم إلى الأردن أو الشمال السوري
>
> نقض النظام اتفاق الأربعاء الماضي مطالباً بفرض شروطه

من جانبه، أشار المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران»، أبو محمود الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن الحافلات التي دخلت مدينة درعا هدفها نقل النازحين من الأحياء المحاصرة الموجودين في مباني المدارس في درعا المحطة إلى منطقتي إزرع وخربة غزالة، وليست مخصصة لتهجير سكان درعا البلد.

وكان المتحدث الرسمي باسم لجنة درعا المركزية عدنان المسالمة قد أوضح، يوم الأربعاء الماضي، أن الاتفاق المُبرم مع النظام، تحت إشراف روسي، ينص على «الوقف الفوري لإطلاق النار، ودخول دورية للشرطة العسكرية الروسية، وتمركزها في درعا البلد». كما نصّ على «فتح مركز لتسوية أوضاع المطلوبين وأسلحتهم، ومعاينة هويات الموجودين في درعا البلد لنفي وجود الغرباء، ونشر أربع نقاط أمنية، وفك الطوق عن محيط مدينة درعا، وإعادة عناصر مخفر الشرطة، والبدء بإدخال الخدمات إلى درعا البلد، والعمل على إطلاق سراح المعتقلين وبيان مصير المفقودين بعد مضي خمسة أيام على تطبيق هذا الاتفاق». لكن النظام السوري عاد وطالب بتسليم السلاح، ونشر تسع نقاط داخل الأحياء السكنية، عند مدرسة القنيطرة والشلال والحرش في حي طريق السد، وعند مبنى البريد وفي مدخل حي الكرك من الجهة الغربية لدرعا البلد، ونقاط أخرى عند دوار الكازية من جهة حي المنشية ومبنى الشبيبة الواقع بقرب حاجز السرايا، ومسجد بلال الحبشي في حي الأربعين، والمسلخ البلدي بدرعا البلد.

ومع انهيار الاتفاق، طالبت لجنة التفاوض عن الأهالي، بتأمين مكان آمن لكل من يرغب بالخروج من مدينة درعا، بحسب المتحدث الرسمي باسم اللجنة، عدنان المسالمة، الذي أكد رفض أهالي درعا البلد وجود نقاط عسكرية داخل الأحياء السكنية، وتسليم جميع الأسلحة الفردية، وموافقتهم على تسوية أوضاع عدد من الشبان. وحول هذه التطورات، أكدت مصادر مطلعة في درعا لـ «العربي الجديد» أن ضباطاً في قوات النظام وأجهزته الأمنية موالين للجانب الإيراني «أفشلوا الاتفاق»، مشيرة إلى أن قائد الفرقة الرابعة في محافظة درعا اللواء علي محمود، شدد على أن قوات النظام لن تتوقف عند درعا البلد، بل ستصل إلى بلدة طفس في ريف درعا الغربي، وإلى بصرى الشام في ريف درعا الشرقي، معقل أحمد العودة قائد «اللواء الثامن» التابع للجانب الروسي، ضمن «الفيلق الخامس». مع العلم أن اللواء الذي يضم مئات المقاتلين من أبناء محافظة درعا، لم يتحرك باتجاه تقديم مساعدة عسكرية واضحة للمقاتلين المدافعين في أحياء درعا البلد. من جانبه، أوضح أحد أعيان درعا البلد، عماد المسالمة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن النظام «انقلب مرتين على الاتفاقات»، مضيفاً: وصلنا إلى طريق مسدود بسبب تعنّت النظام. واعتبر أن وفد النظام نقض اتفاق الأربعاء، مشيراً إلى أنه عاد للمطالبة بمائة بندقية ونشر تسع نقاط عسكرية وأمنية، وتفتيش كل المنازل في درعا البلد. وقال: في المقابل طالبنا بتوفير ممر آمن باتجاه الأردن أو الشمال السوري لنحو 20 ألف شخص من أحياء درعا البلد. ويعاني آلاف المدنيين من تبعات حصار خانق تفرضه قوات النظام ومليشيات تساندها، منذ أكثر من 75 يوماً، متسبباً بأزمة معيشية تكاد تصل إلى حدود الكارثة مع انعدام الدواء والغذاء، فضلاً عن القصف المستمر الذي يؤدي إلى مقتل وإصابة مدنيين.

وتدل الوقائع على أن الأوضاع في درعا البلد، وفي عموم محافظة درعا، مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها العودة إلى الصدامات العسكرية في أكثر من بلدة، مع انعدام كل السبل للتوصل إلى اتفاق يرضي الأهالي، الذين طالبوا الأردن بفتح حدوده لاستقبالهم. ويضعُ الأردن أساساً أكثر من مليون لاجئ سوري، لذا من المستبعد أن يفتح حدوده مرة أخرى أمام لاجئين سوريين جدد. كما بات الشمال السوري مكتظاً بملايين المدنيين، وجلّهم من النازحين من مختلف المناطق في سورية، وسط ظروف معيشية صعبة. ويتكرر الأمر في محافظة إدلب، شمالي غرب سورية، الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، فضلاً عن كون المنطقة هدفاً دائماً للطيران الروسي، الذي يقتل بشكل دائم مدنيين بحجة «استهداف تنظيمات متطرفة».

وكان واضحاً منذ البداية عدم جدية النظام في التوصل لحل سياسي للأزمة التي افتعلها في درعا البلد، الخاضعة أصلاً لاتفاق تسوية أشرف عليه الروس في عام 2018، وينصّ على عدم دخول قوات النظام إلى الأحياء السكنية، واحتفاظ مقاتلي المعارضة بسلاحهم الفردي. ويبدو أن تسويات عام 2018 كانت خطوة باتجاه عودة قوات النظام والأجهزة الأمنية لاحقاً إلى كل المدن والبلدات في محافظة درعا، كما كان عليه الوضع قبيل انطلاق الثورة السورية في ربيع عام 2011. ويريد النظام فرض سيطرة كاملة على المحافظة لأسباب عدة، بعدما كانت السبّاقة إلى إعلان الثورة عليه في مارس/آذار 2011، مع خروج معظم مناطقها عن سيطرته.

كما يريد النظام وضع يده على الجنوب السوري برمّته والقضاء على معارضيه، في ظل حديث عن محاولة لبنانية لاستجرار غاز من مصر من خلال إحياء مشروع خط الغاز العربي الممتد من مصر مروراً بالأردن وسورية وصولاً إلى ميناء مدينة طرابلس في شمال لبنان. ويرى الباحث السياسي في مركز «الحوار السوري» محمد سالم، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «النظام يحاول استعادة السيطرة على عموم سورية، في إطار سياسة ثابتة معتمدة لديه، ولا يريد أي حل سياسي لأنه يؤدي إلى انهياره. ويشير إلى أن لدرعا رمزية عالية لدى الشارع السوري المعارض، والنظام يريد إجهاض الثورة في سورية بشكل كامل. ويرى سالم أن إيران «تريد تهجير كل الكتلة المعارضة للنظام في جنوب سورية، لاستكمال مخطط التغيير الديمغرافي الذي تقوم به في عدة مناطق سورية ذات مواقع جغرافية مهمة».

نصّ اتفاق الأربعاء على تسيير الروس دوريات في درعا (الأناضول)

مناشدات للتدخل

ناشد أهالي وفعاليات مدينة درعا، مساء أمس الجمعة، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، والمبعوث الخاص لها غير بيدرسون، ووزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وسفراء دول أصدقاء سورية، التدخل السريع لإنقاذ حياة الأهالي في درعا. وحثّ الأهالي في بيانهم الجميع على التحرك لإنقاذ أكثر من 50 ألف إنسان «من المدنيين المهددين بإبادة جماعية، بعد الحصار القاسي الذي فرضه نظام الأسد على درعا».

شرق غرب

السودان ينفي دعمه محاولة تخريب سد النهضة

نفى الجيش السوداني، أمس السبت، دعمه لمجموعات حاولت التسلل لتخريب سد النهضة، وهي الادعاءات التي تبنّتها أديس أبابا أول من أمس الجمعة. وذكر المستشار الإعلامي للقائد العام للقوات المسلحة السودانية العميد الطاهر أبو هاجة، في بيان مقتضب، أن «الاتهامات الإثيوبية لا أساس لها من الصحة». وكان الجيش الإثيوبي قد أعلن إحباطه محاولة عناصر متحالفين مع «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» التسلل إلى منطقة سد النهضة لتعطيله.

(العربي الجديد)

وفد لبناني يبحث في سورية استجرار الغاز المصري

زار وفد حكومي لبناني، للمرة الأولى منذ 12 عاماً، العاصمة السورية دمشق، أمس السبت، لبحث ملف استجرار الغاز المصري عبر الأردن وسورية إلى ميناء طرابلس في شمال لبنان. وترأست الوفد اللبناني نائبة رئيس حكومة تصريف الأعمال وزيرة الدفاع والخارجية بالوكالة زينة عكر. والتقى الوفد وزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد. وأكد الجانبان في بيان مشترك استعداد سورية لتسهيل عملية نقل الغاز.

(العربي الجديد)

«قسد» تنفي تشكيل قوة عربية

نفى المتحدث الرسمي باسم «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) أرام حنا، أمس السبت، اعتزام قوات التحالف الدولي تشكيل قوة «حرس حدود» من المكون العربي لنشرها على الحدود العراقية، موضحاً أنه لم يُعقد اجتماع أساساً لبحث هذا الطلب بين «قسد» وقوات التحالف الدولي.

(العربي الجديد)

تقرير

تصعيد الحوثيين... رسائل سلبية تعقّد مهمة غروندبرغ

يضغط الحوثيون لفرض شروطهم التفاوضية على المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، هانس غروندبرغ، بعد بدئهم تصعيداً واسع النطاق في العديد من المحافظات اليمنية، رغم تعرّضهم لخسائر كبيرة، وسط غارات للتحالف

زكريا الكمالي

استبقت جماعة الحوثيين بدء المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، هانس غروندبرغ، مهماته، بتوجيه رسائل سلبية عبر الوعيد بتوسيع رقعة العنف لتشمل كافة المحافظات الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، وعدم الاكتفاء بالهدف السابق المتمثل في محافظة مأرب وحقولها النفطية والغازية. كما يترافق ذلك مع استئناف الهجمات على الأراضي السعودية، بما في ذلك إعلان التحالف العربي، أمس السبت، اعتراض وتدمير طائرة مسيرة مفخخة أطلقها «الحوثيون» باتجاه السعودية، هي الثالثة خلال 24 ساعة.

ومن شأن تصعيد الحوثيين تعقيد مهمة غروندبرغ، الذي يتسلم منصبه رسمياً اليوم الأحد، بعد نحو شهر من تعيينه خلفاً للبريطاني مارتن غريفيث، والرامية لإقناع الحوثيين بالإنصات لدعوات السلام ووقف الهجوم على مأرب، بشكل أكبر من السابق.

ويبدو أن تجربة حركة طالبان في أفغانستان قد فتحت شهية الجماعة الحليفة لإيران للانقضاض على كامل التراب اليمني. لكن نظراً للإنهاك الذي تعاني منه جماعة الحوثيين، خصوصاً في ظل عجزها عن حسم معركة مأرب، سيكون من الصعوبة، في المدى القريب، ترجمة التهديدات الأخيرة على أرض الواقع. ووفقاً لمراقبين، فإن التصريحات التي أطلقها عبد الملك الحوثي، أواخر الأسبوع الماضي، والتي أعلن فيها أن جماعته «حسمت قرارها بتحرير اليمن واستعادة كل المناطق التي احتلها التحالف»، مجرد خطوة للأمام، تهدف إلى رفع سقف مطالبها من الأمم المتحدة قبل الالتقاء بالمبعوث الجديد خلال الأيام المقبلة. واعتبرت مصادر مقربة من المشاورات اليمنية أن التصعيد الحوثي الأخير في مأرب «يحمل رسائل غير مشجعة» للمبعوث الجديد، ومن شأنه إضافة مزيد من التعقيدات لفرص إحياء مشاورات سلام متعثرة منذ منتصف عام 2016. وأشارت المصادر، التي تحدثت مع «العربي الجديد»، إلى أنه من المقرر أن يعقد غروندبرغ خلال اليومين المقبلين سلسلة لقاءات مع طرفي النزاع اليمني في الرياض ومسقط، وذلك قبيل تقديم إحاطته الأولى أمام جلسة لمجلس الأمن الدولي في 10 سبتمبر/ أيلول الحالي.

منذ فجر الإثنين الماضي، دشّنت جماعة الحوثيين جولة عنف جديدة على محافظة مأرب النفطية التي تحاول اجتياحها منذ أكثر من عام، وذلك عبر شنّ هجمات برّية مكثفة من محاور مختلفة، بالتزامن مع استئناف الهجمات الصاروخية في العمق السعودي. وهي المحاولة الثالثة للجماعة خلال العام الحالي، والخامسة منذ بداية الزحف نحو منابع النفط والغاز منتصف العام الماضي.

ووفقاً لمصدر عسكري في المنطقة العسكرية الثالثة التابعة للشرعية بمأرب، فقد تركزت الهجمات الحوثية الجديدة من جبهات صرواح ومدغل غربي مأرب ورحبة في الجهة الجنوبية، فضلاً عن هجوم عنيف من اتجاه جبال الشهلا في صحراء الجوف. وأسفرت هجمات الأيام الماضية التي حضّر لها الحوثيون منذ منتصف شهر يوليو/ تموز الماضي عن تحقيق اختراق ميداني جزئي في مديرية رحبة، وذلك باستعادة السيطرة على مدينة الكولة، مركز المدينة التي كانت الجماعة قد خسرتها بالتزامن مع معارك الزاهر في البيضاء، قبل نحو شهر ونصف الشهر.

> مصدر عسكري ينفي سيطرة الحوثيين على جبال الشهلا

وفيما أقرّ المصدر العسكري الحكومي بخسارة مركز مديرية رحبة لصالح الحوثيين، أكد في حديث لـ «العربي الجديد» أنه لم يطرأ أي تغيير جوهري في خريطة السيطرة بجبهة صرواح، حيث تستمر المعارك بين كرّ وفرّ في تلة الحمّة الواقعة بمنطقة الكسارة. ونفى ما تداولته وسائل إعلام تابعة للحوثيين بشأن السيطرة على جبال الشهلا بمحافظة الجوف، لافتاً إلى أن تلك السلسلة الجبلية الاستراتيجية الواقعة ضمن نطاق جبهة العلم الصحراوية مؤمّنة بالكامل، نظراً لأهميتها في تحصين حقول النفط بمنطقة صافر.

وتعرض الحوثيون لنزيف بشري واسع خلال الهجمات الجديدة، ووفقاً لبيانات التشييع التي تم رصدها من وسائل إعلام حوثية، فقد شيّعت الجماعة 60 عسكرياً، بينهم قيادات رفيعة، منذ يوم الإثنين الماضي فقط. ويرجّح أن يكون الرقم الحقيقي للقتلى أعلى من ذلك بكثير، خصوصاً أن القنوات الحوثية تحرص على بث بيانات تشييع القيادات الرفيعة.

وأدى طيران التحالف دوراً محورياً في إحباط الهجمات الحوثية غربي مأرب ومضاعفة خسائرها البشرية، وبلغ عدد الغارات المعلنة التي ذكرتها قناة «المسيرة» الناطقة بلسان الجماعة أكثر من 126 غارة جوية منذ منتصف الأسبوع الماضي وحتى مساء أول من أمس الجمعة، في معدل قياسي مقارنة بالضربات التي كان الطيران الحربي يشنها منذ بدء جولة العنف الحالية. وعلى الرغم من الإسناد الجوي المكثف إلا أن القوات الحكومية تكبّدت هي الأخرى خسائر بشرية. وكشف مصدر عسكري لـ «العربي الجديد» أن عدد قتلى الجيش الوطني ورجال القبائل بلغ أكثر من 25 مقاتلاً، سقط غالبيتهم في مديرية رحبة التي استعاد الحوثيون مركزها الرئيسي في اليومين الماضيين.

وفي ظل فشلها في حسم معركة مأرب لن يكون بمقدور جماعة الحوثيين ترجمة التهديدات بغزو مدن جنوبية مثل شبوة أو حضرموت على أرض الواقع، وذلك نظراً للعجز الكبير في العنصر البشري، وفقاً لمصادر مقربة من الجماعة. كذلك ساهمت الخبرات المتراكمة للجيش اليمني ورجال القبائل في إحباط الهجمات اليومية على أكثر من محور.

وأكدت المصادر لـ «العربي الجديد» أن الاستنزاف الذي حصل لجماعة الحوثيين في مأرب جعلها تستجدي زعماء القبائل بشكل ملحّ خلال الفترة الماضية من أجل مدّها بمقاتلين، لافتة إلى أن القوة العسكرية للجماعة في الوقت الراهن تكمن في الصواريخ البالستية والطائرات المسيّرة، وليس في العنصر البشري.

ويرفض الحوثيون الاتهامات بالفشل العسكري في معركة مأرب، ففي أواخر شهر أغسطس/ آب الماضي، ذكر المتحدث الرسمي للجماعة، محمد عبد السلام في تصريحات صحافية، أن المعارك في مأرب لم تتوقف وأن الكثير من مديرياتها قد سقطت. وفيما أشار إلى أنها منطقة واسعة، ومعتبراً أنه «طالما هناك عدوان وحصار فإنه من حقنا الدفاع والهجوم بكل ما نستطيع من قوة».

لكن خلافاً للتفاؤل الذي أبداه المتحدث الحوثي بالمكاسب التي حققتها الجماعة، على الرغم من أنها لا تمثل أي أهمية استراتيجية مقارنة بحقول النفط والغاز التي ما زالت تحت قبضة القوات الحكومية، فإن عضو وفد الجماعة المفاوض، عبد الملك العجري، اعترف في تصريحات صحافية، أواخر الشهر الماضي، بصعوبة معركة مأرب، لافتاً إلى أن التقدم فيها مستمر وإن كان يتم ببطء. وقال القيادي الحوثي: «منذ البداية، كانت تقديراتنا تفيد بأن معركة مأرب لن تكون سهلة، ولم نحدد وقتاً لحسمها بقدر ما حددناها هدفاً». وأضاف: «نعتمد استراتيجية تتناسب مع تضاريس المعركة وجغرافية الحرب في الصحراء».

تحافظ القوات الحكومية على مواقعها في مواجهة الحوثيين (فرانس برس)

قضية

بينما تواصل السلطات والأحزاب في المغرب جهودها لحشد الناخبين للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقررة يوم الأربعاء المقبل، فإنّ نسبة المشاركة تبقى تحدياً صعباً بالنسبة للجميع، خصوصاً أن نسبة كبيرة من المواطنين عازفة عن المشاركة في الحياة السياسية

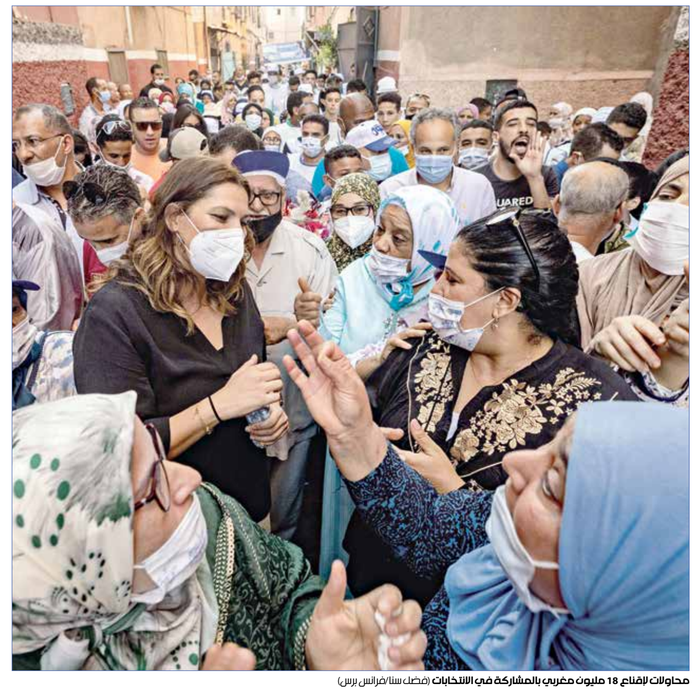

محاولات لإقناع 18 مليون مغربي بالمشاركة في الانتخابات (فضل سنا/فرانس برس)

الانتخابات المغربية

نسبة المشاركة التحدي الأبرز للسلطة والأحزاب

الرباط ـ **عادل نجدي**

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية المقررة في المغرب الأربعاء المقبل، تسود حالة ترقب من قبل مختلف الفاعلين السياسيين لما ستسفر عنه من نتائج، وبشكل رئيس في ما يتعلق بنسبة المشاركة في ثالث انتخابات تجري في البلاد منذ تبني دستور جديد صيف 2011 عقب الحراك الذي قادته حركة «20 فبراير»، النسخة المغربية من «الربيع العربي». وفي ظلّ واقع سياسي ضاغط يعززه وضع اقتصادي واجتماعي صعب فرضه تفشي فيروس كورونا في البلاد، واستحقاقات مستقبلية تتعلق على وجه الخصوص بتطبيق النموذج التنموي الجديد الذي وضعته لجنة عينها العاهل المغربي محمد السادس، تواجه الدولة والأحزاب السياسية مجتمعة تحدياً أكبر، لناحية قدرتها على إقناع نحو 18 مليون مغربي بالتوجه إلى مكاتب الاقتراع. وإن كانت رهانات مختلف الفاعلين بمناسبة الاستحقاقات الحالية، تختلف بحسب موقعهم السياسي وطموحاتهم، إلا أن مصير الانتخابات، التي سيتم خلالها تجديد كافة المؤسسات المنتخبة الوطنية والمحلية، مرتبط بالتغلب على العديد من التحديات، وكذلك تبعات أزمة متعددة الأوجه خلّفها تفشي فيروس كورونا.

وتبقى نسبة المشاركة في رابع انتخابات تجرى في عهد العاهل المغربي محمد السادس، تحدياً صعباً للدولة وللأحزاب بمختلف تلويناتها، على اعتبار أن أي عزوف عن التوجه إلى صناديق الاقتراع سيعيد إلى الأذهان سيناريو انتخابات 2007 التي سجلت أدنى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات بالبلاد والتي بلغت 37 في المائة، بل سيوجه ذلك ضربة موجعة إلى المسار الإصلاحي الذي انتهجه المغرب منذ الربيع العربي. مع العلم أن نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية في 12 يونيو/ حزيران 2009، بلغت على الصعيد الوطني 52,4 في المائة، في حين بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي شهدها المغرب في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2011، 45 في المائة. وصحيح أن لا أحد من مصلحته تكرار سيناريو 7 سبتمبر/أيلول 2007، في ظل التحديات التي تواجه الدولة والأحزاب مجتمعة، بيد أن الواقع السياسي المعاش منذ اعتماد دستور المملكة الجديد في 2011، يشير إلى استمرار السلوكيات والأسباب نفسها التي لا تغري الناخبين بالمشاركة.

وبحسب مدير «مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية»، خالد الشرقاوي السموني، فإن «أي عزوف عن التوجه إلى صناديق الاقتراع، قد يؤثر على مسار الإصلاحات السياسية التي تنهجها الدولة»، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه «على الرغم من جودة القوانين الانتخابية وإرادة الدولة في ضمان حرية ونزاهة الانتخاب، فإن ذلك لن يعطي مدلولاً ديمقراطياً للانتخابات المقبلة إذا لم تكن هناك نسبة معقولة من المشاركة فيها من قبل الناخبين». ولفت السموني إلى أن «الاستحقاقات الانتخابية، سواء الجماعية أو البرلمانية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، كشفت عن واقع يثير مخاوف على مستقبل العمل الحزبي والسياسي عموماً، بسبب ظاهرة العزوف السياسي، الذي من المحتمل أن يتزايد بين فئات الناخبين وخصوصاً الشباب، ما قد يشكل مخاطر على التجربة الديمقراطية بالمغرب ما لم تتخذ الدولة والأحزاب والمجتمع المدني إجراءات ومبادرات للتشجيع على المشاركة السياسية بشكل عام، والمشاركة في العملية الانتخابية بشكل خاص». وتابع: «مما يؤسف له، أن الواقع يؤكد بالملموس، أن نسبة كبيرة من المواطنين عازفة عن العمل السياسي وعن المشاركة في الانتخابات، كتوجه تعبيري يعكس سخطاً مجتمعياً من الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد». وأرجع السموني ارتفاع نسبة العزوف إلى تحول الأحزاب إلى «آلات انتخابية لا تقوم بوظيفتها الدستورية المتجلية في تأطير المواطنين وتشجيعهم على الانخراط في الحياة العامة الوطنية كما يجب، وكذا تمسك القيادات الحزبية بمواقعها على مستوى الأجهزة التنفيذية ورفضها أي تجديد على مستوى القيادة والتسيير، إلا استثناء».

وفي ظل هذا الواقع الحزبي المتسم بتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وعدم القدرة على القيام بالأدوار الدستورية المتمثلة في تأطير المواطنين وتكوينهم سياسياً، رأى السموني أن «غالبية تلك الأحزاب وبوضعها الحالي تمثل عائقاً أمام انخراط فعّال للمواطنين في الحياة السياسية».

وفي الوقت الذي تراهن فيه الأحزاب السياسية المتنافسة على إقبال المغاربة على صناديق الاقتراع للرفع من حظوظها، تتضارب آراء المراقبين بشأن نسبة المشاركة، فهناك من يتوقع إمكانية ارتفاعها بفضل زيادة عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية الذي يناهز 18 مليون شخص، وقرار السلطات إجراء الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية في يوم واحد، خلافاً لما كان عليه الأمر في المحطات الانتخابية السابقة. في حين يرى فريق آخر أن نسبة المشاركة في المحطة الانتخابية المقبلة لن تتجاوز نسبة 43 في المائة، المسجلة في الانتخابات التشريعية الأخيرة في عام 2016، جراء الأوضاع السياسية القائمة، في ظل غياب أي تغيير على صعيد النخب وسيطرة الجمود على المشهد الحزبي، وكذا الظروف الوبائية غير المساعدة على الذهاب إلى مكاتب الاقتراع.

وفي ظل غياب استطلاعات الرأي حول توجهات الناخبين، كانت نتائج دراسة حول مؤشر الثقة نشرها المعهد المغربي لتحليل السياسات في فبراير/ شباط الماضي، أظهرت أن 64 في المائة من المستطلعة آراؤهم لا ينوون المشاركة في هذه الانتخابات، بينما صرح 98 في المائة من هؤلاء بعدم انتمائهم لأي حزب سياسي. وبرأي أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسن الثاني بالمحمدية، محمد زين الدين، فإنه «يصعب التكهن بنسبة المشاركة في الاستحقاقات المقبلة، بالنظر إلى تزامن ثلاثة استحقاقات انتخابية في وقت واحد، وارتباطها برهانات متعددة وبدوافع مختلفة للإقبال على صناديق الاقتراع». ولفت في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «هناك مؤشرات تدفع في اتجاه رفع نسبة المشاركة، من قبيل العدد الكبير للترشيحات (بلغ 157 ألف ترشيح) الذي يعتبر عاملاً مشجعاً ومحفزاً لتسجيل ارتفاع على خلاف الاستحقاقات السابقة، على الرغم من ما تفرضه جائحة كورونا من أوضاع صحية صعب. كما أن الطبيعة الخاصة للاستحقاقات الثلاثة من شأنها الرفع من نسبة المشاركة مقارنة مع الانتخابات الماضية».

> السموني: أي عزوف قد يؤثر على مسار الإصلاحات السياسية

> مخاوف في المغرب من تكرار سيناريو انتخابات 2007

أعلى رقم

تبقى أعلى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات المغربية في الانتخابات التشريعية في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1997، إذ بلغت بحسب الإعلان الرسمي يومها 85,30 في المائة، متفوقة على الانتخابات البرلمانية التي جرت في 1963 والتي سجلت نسبة مشاركة بلغت 73 في المائة.

متابعة

ليبيا: «جلسة مساءلة» بشأن اشتباكات طرابلس

رغم أن الهدوء عاد إلى العاصمة الليبية طرابلس أمس، بعد اشتباكات بين قوتين مسلحتين، فإنّ رئيس الحكومة وجّه باتخاذ إجراءات عدة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

عاد الهدوء، أمس السبت، إلى منطقة صلاح الدين في جنوب العاصمة الليبية طرابلس عقب اشتباكات بين قوتين مسلحتين رئيسيتين، وذلك بعد جهود تهدئة قادتها رئاسة الأركان التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، فيما دعا رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، بصفته وزيراً للدفاع، عدداً من الجهات الحكومية إلى اجتماع لـ«عقد جلسة مساءلة» حول الأحداث التي جرت في المنطقة أول من أمس الجمعة، والتي أعادت إلى الواجهة تحدي توحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا. وأكد شهود عيان من منطقة صلاح الدين، لـ«العربي الجديد»، أن الهدوء عاد إلى المنطقة مع الساعات المبكرة أمس، مع بقاء انتشار عدد من الآليات في محيط معسكر التكبالي، الذي دارت حوله الاشتباكات منذ صباح أول من أمس واشتدت في المساء. كذلك أكدت المصادر أنّ بعض الطرقات الرئيسية في المنطقة بقيت مقفلة بسواتر ترابية وسط احتراق عدد من المحال التجارية بسبب إطلاق النار العشوائي خلال الاشتباكات.

وكان آمر منطقة طرابلس العسكرية، اللواء عبد الباسط مروان، قد أعلن أنه كلّف سرية الإنذار التابعة لمنطقة طرابلس العسكرية بالسيطرة على مخازن سلاح اللواء 444 في معسكر التكبالي، في منطقة صلاح الدين، بعد أن تأكد له وجود أفراد غير نظاميين فيه. وأكد أن العملية جاءت بعد انحراف اللواء عن مهامه العسكرية وعدم امتثاله للأوامر العسكرية. لكن اللواء 444 اتهم جهاز دعم الاستقرار التابع لوزارة الداخلية بتنفيذ الهجوم، ونشر فيديو تداولته منصات التواصل الاجتماعي، يظهر عدداً من الأسرى يحملون شارات جهاز دعم الاستقرار. ويتبع جهاز دعم الاستقرار واللواء 444 وزارة الداخلية في الحكومة، فيما تتبع منطقة طرابلس العسكرية وزارة الدفاع. ونشر المكتب الإعلامي لحكومة الوحدة الوطنية، أمس السبت، استدعاء من الدبيبة، بصفته وزيراً للدفاع، لكل من وزير الداخلية خالد التجاني ورئيس الأركان محمد الحداد والمدعي العسكري وآمري المناطق العسكرية، لـ«المساءلة» حول الأحداث ومعرفة ملابسات وقوعها. واستبقت مصادر حكومية من طرابلس أمس الاجتماع، وكشفت لـ«العربي الجديد» عن الإجراءات التي قرر الدبيبة اتخاذها، ومن بينها تشكيل قوة من مجموع المناطق العسكرية في غرب ليبيا للانتشار في منطقة صلاح الدين واستلام معسكر التكبالي. بالإضافة إلى التوجيه بالبدء في إعادة جدولة وتوزيع المجاميع المسلحة في طرابلس وغرب البلاد، إذ أشارت المصادر إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن برنامج واسع للحكومة يستهدف حل وتسريح عدد من المجموعات في إطار ملف توحيد المؤسسة العسكرية.

وبحسب معلومات المصادر، فإن تنازعاً على الموقع والمقرات العسكرية في منطقة صلاح الدين كان السبب الأول في الاشتباكات، لكن الأوضاع كانت تسير في اتجاه التعقيد بسبب محاولات انضمام أطراف مسلحة أخرى إلى ساحة الاشتباكات قبل أن تتدخل رئاسة الأركان بقيادة الفريق محمد الحداد، وتتمكن من فرض اتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار انتظاراً لأوامر الدبيبة. ولا يُعرف حجم الخسائر البشرية والمادية التي أسفرت عنها الاشتباكات، إلا أن اللواء 444 نعى أحد ضباطه، إثر الاشتباكات مساء أول من أمس، وتوعد في منشور على صفحته بموقع «فيسبوك»، من وصفهم بـ«المجرمين»، قائلاً إن «نهايتهم قد اقتربت وسيلاحقهم القانون». ويأتي ذلك وسط تزايد انتشار عدد من الوحدات العسكرية في منطقة صلاح الدين ومحيطها وصولاً إلى أجزاء من عين زاره.

> التنازع على المقرات العسكرية كان السبب الأول للاشتباكات

ذكّرت الأمم المتحدة بضرورة نزع سلاح المجموعات المسلحة (محمود تركية/فرانس برس)

وبعد قطاع جنوب شرق طرابلس حزاماً أمنياً للعاصمة، إذ ينتشر فيه عدد من المعسكرات، منها معسكر التكبالي، ومعسكر خميس، ومعسكر النقلية، بالإضافة للمقر الرئيس لمنطقة طرابلس العسكرية ومقرات أخرى تابعة لوزارة الداخلية. وكان المجلس الرئاسي، بصفته القائد الأعلى للجيش الليبي، قد دعا أول من أمس «جميع القوات التي اشتبكت أو في حالة اشتباك، بالعاصمة طرابلس» للتوقّف الفوري عن ذلك والرجوع لثكناتها «من دون تأخير».

من جانبه، قال السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، في تغريدة عبر «تويتر» إن «الليبيين لا يرغبون في رؤية الصراع الأهلي من الماضي يتكرر»، مضيفاً أن «أفضل أمل للاستقرار يكمن في الانتخابات المقرر إجراؤها نهاية العام». من جهتها، أعربت البعثة الأممية في ليبيا في بيان أول من أمس، عن قلقها البالغ إزاء تزايد الاشتباكات المسلحة وتحولها إلى حالة الإطلاق العشوائي للنيران، بالقرب من الأحياء السكنية في العاصمة طرابلس. وذكّرت البعثة بقرارات مجلس الأمن بما فيها الخاصة بضرورة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإصلاح القطاع الأمني ووضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة.

تقرير

تبدي مصر رغبة في ضمّ تركيا إلى «منتدى غاز شرق المتوسط» خصوصاً بعد اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين إسرائيل والإمارات ووجود قلق مشترك في القاهرة وأنقرة من هذه التطورات

منتدى شرق المتوسط

مصلحة مصرية بضم تركيا بعد الشراكة الإماراتية الإسرائيلية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تزامنت زيارة الرئيس القبرصي نيكوس أنستاسيادس، القاهرة، أمس السبت، لعقد أعمال اللجنة العليا المشتركة المصرية القبرصية لأول مرة على المستوى الرئاسي، مع عدة مستجدات إقليمية مهمة في منطقة شرق البحر المتوسط، تتقاطع من خلالها السياسة مع الأهداف الاقتصادية للأنظمة الحاكمة. في السياق، تستعدّ مصر وتركيا لإجراء جولة مباحثات استكشافية جديدة يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين في أنقرة. في المقابل، أعلنت أبوظبي يوم الخميس الماضي، عن شرائها حصة شركة «ديلك» الإسرائيلية في حقل غاز «تامار» المملوك للاحتلال الإسرائيلي، كما صدّقت مصر رسمياً على ميثاق «منتدى غاز شرق المتوسط»، الذي يتضمن عدداً من المواد التي تفتح الباب لتغيير كبير في طبيعة التعاون بين دول المنطقة مستقبلاً، علماً بأن الدول الأعضاء كانت قد اتفقت على دخول الميثاق حيز التنفيذ في مارس/آذار الماضي. ويضمّ المنتدى: قبرص، مصر، فرنسا، فلسطين، إسرائيل، إيطاليا، اليونان، والأردن. وحول التطورات الجديدة، أفادت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد» بأن دخول الإمارات، وهي عضو مراقب في المنتدى، مع إسرائيل في شراكة كبيرة كالتي أعلن عنها أخيراً في حقل «تامار» أمر يثير قلق مصر وتركيا على السواء. ويعود السبب لأهمية هذا الحقل ودخوله مورداً أساسياً في صفقات تصدير الغاز إلى مصر والأردن، التي تُتَّبع فيها القواعد التي تم الاتفاق عليها بين دول المنتدى. كما تعكس الشراكة رغبة الإمارات السريعة في ضخ استثمارات في حقول الغاز بالمنطقة، مما يصعب معه قبول استمرار حالة عدم التعاون بين دول المنتدى وتركيا من ناحية، وبين الأخيرة ومصر تحديداً من ناحية أخرى، خصوصاً أن الاستثمارات المصرية الرسمية في السوق ما زالت دون المطلوب، ومعظم الحقول المصرية وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها تحت إدارة أجنبية.

ويمثل دخول الإمارات عنصر مزاحمة ليس فقط لدول المنطقة، بل أيضاً للشركات التي تستحوذ على أعمال التنقيب والاستخراج من إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة وهولندا، في جميع دول المنطقة تقريباً، مما يجعل الانخراط في العمل السريع لتفعيل ميثاق المنتدى أولوية بالنسبة للجميع.

وأضافت المصادر أن التحرك الإماراتي لم يكن ليحدث دون رغبة أكيدة من إسرائيل لفتح مجال التعاون مع الدول الخليجية في هذا الملف، من أجل تكوين شراكات يمكن استغلالها مستقبلاً للضغط على مصر أو الأردن أو السلطة الفلسطينية، والتي يعتبر ملف ترسيم الحدود واقتسام المناطق الاقتصادية بينها وبين الاحتلال من أهم المواضيع العالقة على طاولة المنتدى، وتحاول مصر في الوقت الحالي حلحلته سريعاً، رغم أنه لا يمكن فصله واقعياً عن ملفات أخرى كتبادل الأسرى وإعمار غزة والتهدئة في الضفة الغربية المحتلة. وتبعاً لذلك: أوضحت المصادر أن هناك مصلحة مشتركة أكيدة لمصر لضم تركيا إلى المنتدى، من أجل ضمان تعدد فرص الاستثمار والشراكة والتصدي للاتفاقات الجانبية بين الاحتلال والإمارات، وكذلك بينهما وبين قبرص واليونان، أخذاً في الاعتبار التنسيق المستمر بين الدول الأربع، والتي لا تكون مصر مطلعة على تفاصيله كافة في أحيان كثيرة. وهنا تكمن إشكالية تتمثل في أن ميثاق المنتدى يحظر ضم أي دولة إلا بعد إجماع الدول المؤسسة على قبولها، وفي حالة تركيا تبدو المشكلة الرئيسية مع اليونان، التي ما زالت متمسكة بأي إجراء يعزل أنقرة عن محيطها الإقليمي، لكن مرونة إسرائيل وقبرص في هذا الموضوع تجعله ممكناً بممارسة المزيد من الضغوط على أثينا أو منحها حوافز معيّنة. وذكرت المصادر أن القاهرة لا تمانع في إشراك أثينا ونيقوسيا بشكل غير مباشر في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع أنقرة، والتي باتت قريبة، خصوصاً أن اليونان وقبرص أبلغتا مصر سابقاً عدم ممانعتهما في التوصل إلى اتفاق شامل لترسيم الحدود البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة في المنطقة، وتأجيل حسم الصراع على بعض المناطق، أو الامتناع عن استغلال مناطق بعينها. وكانت مصر قد نشرت في مارس الماضي خريطة لمناقصات البحث عن مكامن المواد الهيدروكربونية في أقصى غرب منطقتها الاقتصادية الخالصة، المشكّلة بموجب اتفاق ترسيم الحدود مع اليونان، بناء على اتصالات ومفاوضات سياسية وفنية. ويعود السبب إلى تضرّر أثينا من الخريطة السابقة التي طرحتها القاهرة في حينه، تلافياً للدخول في المناطق التي أعلنت أنقرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 توقيعها اتفاقاً بشأنها مع حكومة الوفاق الليبية السابقة.

> لم تُبلور مقترحات للتعاون بين تركيا وبعض دول المنتدى

> يستعد المصريون والأتراك لمباحثات استكشافية في أنقرة

ولم تعترض تركيا على الخريطة المصرية الجديدة، مما عكس رغبة الجانبين في التوصل إلى حلول تبعد شبح النزاع عن المنطقة كاملة، علماً بأن الأمم المتحدة سجلت الاتفاق التركي الليبي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ثم صادقت رسمياً على خريطة ترسيم الحدود المصرية اليونانية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، مما أبقى الأوضاع كما هي من دون حسم. وبحسب المصادر، فإن الجولة الثانية من المباحثات الاستكشافية في أنقرة ستتطرق بشكل أساسي إلى ترسيم الحدود، بعدما تفاهم الطرفان حول اتخاذ خطوات تسهّل مفاوضات تقسيم المناطق الاقتصادية لاحقاً، وكذلك التفاهم في قضية المنتدى.

وحتى الآن لم تتمّ بلورة مقترحات للتعاون بين تركيا وبعض دول المنتدى، لكن النقاشات الجارية في هذا السياق تعكس ضرورة العمل على توحيد مصالح جميع الأطراف، بدعم جهودها لإثراء سوق المنتجات الهيدروكربونية وحماية أنشطة الاستكشاف والاستخراج وتقريب الأسعار في عقود التوريد. ويحصل ذلك على خلفية الشكوك التي تجتاح الدوائر الاقتصادية المختلفة، حول استمرار اعتماد أوروبا على الغاز والمنتجات الهيدروجينية في العقود المقبلة، في ظل توجه دول أوروبية عدة إلى التوسع في استخدام الطاقة النظيفة وسن تشريعات لضمان ذلك. ومن المقرر أن تنطلق المباحثات الاستكشافية في أنقرة، أيضاً إلى الأوضاع في ليبيا والاشتباكات الأخيرة في العاصمة طرابلس، وملف الوجود العسكري التركي هناك. ويمثل الوجود العسكري حساسية خاصة بالنسبة لمصر حتى مع تحسن العلاقات الواضح مع الحكومة الليبية الحالية، وابتعادها خطوات عن الدعم اللامحدود ميدانياً لميليشيا شرق ليبيا بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

شرق غرب

نيوزيلندا: إقرار قانون «مكافحة الإرهاب» قريباً

تعهدت رئيسة الوزراء النيوزيلندية جاسيندا أردرن، أمس السبت، بإقرار مشروع قانون «مكافحة الإرهاب» الذي يجرّم التخطيط والتحضير الذي قد يؤدي إلى هجوم إرهابي. وجاء ذلك بعد أن طعن متشدد معروف لدى السلطات سبعة أشخاص في سوبر ماركت أول من أمس الجمعة قبل أن تقتله الشرطة.

(رويترز، فرانس برس)

غواتيمالا: تحقيق بتهم فساد موجهة للرئيس

أعلن مكتب المدعي العام لمكافحة الفساد في غواتيمالا، مساء أول من أمس الجمعة، إنه يحقق في ما إذا كان رجل أعمال روسي قد رشا الرئيس أليخاندرو جياماتي للعمل في ميناء على البحر الكاريبي. وقال المتحدث باسم مكتب المدعي العام خوان لويس بانتاليون إنّ «التحقيق ليس ضد الرئيس لأنه يتمتع بالحصانة، إنما لتحديد ما إذا كان هذا الجرم المزعوم موجوداً». وإذا تم العثور على أدلة كافية، يمكن الادعاء أن يطلب رفع الحصانة عن الرئيس.

(فرانس برس)

فنزويلا: مفاوضات إيجابية بين السلطات والمعارضة

عقدت الحكومة الفنزويلية والمعارضة جولة ثانية من المفاوضات في العاصمة المكسيكية مكسيكو، مساء أول من أمس الجمعة. وحدّد خصوم الرئيس نيكولاس مادورو مطالبهم بتأمين ضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، فيما تسعى الحكومة لتخفيف العقوبات. وكان ائتلاف المعارضة الرئيسي أعلن أخيراً أنه سينهي مقاطعة للانتخابات استمرت ثلاث سنوات، وسيشارك في انتخابات رؤساء البلديات والمحافظين في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

(فرانس برس)

ضغوط تمنع محاسبة المتورطين

العراق: تعطّل محاكمة قتلة الناشطين

على الرغم من تعهد حكومة مصطفى الكاظمي منذ وصولها إلى الحكم، بمحاسبة قتلة الناشطين والمتظاهرين العراقيين، تتواصل المماطلة في هذا الملف، وسط ضغوط تمارسها بعض الجهات النافذة لعرقلة سير التحقيقات

بغداد ـ **براء الشمري**

أثار إعلان السلطات العراقية في شهر أغسطس/آب الماضي، عن صدور حكم بالإعدام بحق المتهم في قتل مدير بلدية مدينة كربلاء، عبير الخفاجي، وذلك بعد أقل من أسبوعين على حدوث جريمة القتل، تساؤلات بشأن أسباب تأخر محاكمة متهمين آخرين بجرائم اغتيال وقتل طاولت ناشطين ومتظاهرين وصحافيين وكُتّاباً عراقيين، رغم مرور أشهر على اعتقالهم.

وقالت القوات العراقية نهاية يونيو/ حزيران الماضي إنها تمكنت من القبض على قتلة الخبير والباحث العراقي هشام الهاشمي بعد مرور عام على مقتله. وقبل ذلك، أكدت السلطات في محافظة البصرة، جنوبي العراق، القبض على عناصر مما يعرف بـ«فرقة الموت» المتورطة في عمليات اغتيال طاولت متظاهرين وناشطين وصحافيين وسياسيين، من بينهم الناشطة النسوية ريهام يعقوب، والصحافي أحمد عبد الصمد.

وشهدت الاحتجاجات العراقية التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2019، مقتل أكثر من 700 متظاهر، وإصابة نحو 27 ألفاً آخرين، منهم على يد قوات الأمن ومليشيات مسلحة. كما أن نحو 70 شخصاً جرى اغتيالهم بشكل فردي في مناطق جنوب ووسط العراق والعاصمة بغداد.

في السياق، تحدث عضو البرلمان العراقي كاظم الشمري عن «ضغوط تحاول أن تعرقل محاكمات قتلة الناشطين والمتظاهرين» مشيراً إلى أن «السلطات العراقية تواجه تلك الضغوط». ولفت الشمري في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن «الجهات التي قتلت هشام الهاشمي والناشطين الآخرين معروفة، وتحاول التأثير على مجريات التحقيق». ودعا مجلس القضاء الأعلى «إلى الإيعاز للجهات المختصة بإكمال التحقيقات، لينال القتلة جزاءهم العادل» مضيفاً «نشد على أيدي الأجهزة القضائية التي أنجزت التحقيق في قضية مقتل عبير الخفاجي خلال وقت قياسي، وفي الوقت نفسه ندعو جهات التحقيق والقضاء إلى سرعة إنجاز القضايا المتعلقة بقتلة المتظاهرين والناشطين، لأن التأخير في محاكمة هؤلاء يمكن أن يؤثر على مجريات العدالة».

وفي العاشر من أغسطس الماضي، قُتل مدير البلدية في محافظة كربلاء عبير الخفاجي أثناء قيامه بتنفيذ حملة لرفع التجاوزات عن الأراضي التابعة للدولة. وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه، أصدر القضاء العراقي حكماً بإعدام القاتل.

وفي هذا الإطار، قال الشمري: «لكل قضية ظروفها، لذلك لا بد من متابعة قضايا القتل، أو تشكيل محكمة مختصة للنظر في الجرائم المتعلقة بالناشطين، وتوفير محققين محترفين لذلك». وأشار إلى أن «الفترة المتبقية من عمر الحكومة تعدّ مثالية لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للكشف عن قتلة المتظاهرين والناشطين، لأن جميع القوى السياسية ستكون منشغلة بوضعها الانتخابي، وبالتالي سيخف الضغط على الحكومة وأجهزة التحقيق».

وكان إطلاق سراح المتهم الرئيس بالتورط في قتل الناشطين المدنيين في مدينة كربلاء، القيادي في «الحشد الشعبي»، قاسم مصلح، في يونيو/حزيران الماضي بعد أسبوعين على اعتقاله، قد تسبب بخيبة أمل كبيرة لدى المتظاهرين ولجان التنسيقيات التي غادر كثير من أعضائها مدنهم باتجاه إقليم كردستان خوفاً من عمليات تصفية تطاولهم.

من جهته، يرى النائب السابق مظهر الجنابي، أن «الفترة المتبقية من عمر الحكومة لن تمكّنها من حسم جميع القضايا المتعلقة بقتل الناشطين» موضحاً في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «الفترة المقبلة ستشهد شيئاً من السكون حتى موعد الانتخابات» التي ستجرى في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل. ولفت إلى أن «كشف القتلة ومحاسبتهم غير ممكن قبل الانتخابات، لأن ذلك يتطلب وجود قرارات جريئة وإرادة سياسية»، مشيراً إلى «وجود متنفذين يعملون من أجل تأخير إجراءات التحقيق». وبيّن أن «القصاص من القتلة تأخر بسبب ذلك، والسلطات تمتلك معلومات بشأن المتورطين بارتكاب جرائم القتل، ولكن الجميع بانتظار القضاء ليثبت الحقيقة» معتبراً أن «بعض الأطراف تمادت بسبب تأخر محاسبتها».

> **يرتبط كثير من المتهمين بقوى سياسية أو فصائل مسلحة**

بدوره، قال مسؤول حكومي عراقي، في حديث مع «العربي الجديد» إن «الحكومة لا تزال جادة في مسألة ملاحقة قتلة المتظاهرين والناشطين ومحاسبتهم، وألزمت نفسها بذلك عند تشكيلها العام الماضي، لكن هناك صعوبات كبيرة تعترض الإجراءات الحكومية لحسم جميع الملفات، أهمها ارتباط كثير من المتهمين بقوى سياسية أو فصائل مسلحة أو هروب بعض المتهمين إلى خارج البلاد، وعدم وجود أدلة قاطعة في بعض القضايا، فضلاً عن الضغوط التي تمارس لعرقلة سير التحقيقات».

وحاولت حكومة الكاظمي تسريع إجراءات التحقيق في ملفات قتل المتظاهرين العراقيين خلال الفترة الماضية، وقد استدعت العشرات من الضباط وأفراد الأمن للتحقيق معهم. إلا أن ذلك لا يعدّ كافياً بنظر الناشط محمود التميمي، الذي انتقد مرور سبعة أشهر على الإعلان عن اعتقال عناصر «فرقة الموت» المتهمة باغتيال متظاهرين وناشطين وصحافيين في البصرة، جنوبي البلاد «من دون أن تكون هناك محاكمات، كما يتم التعتيم على مصير قتلة هشام الهاشمي». واعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أن هناك «انتقائية في التعامل مع جرائم القتل»، مؤكداً أن «جميع القتلة يجب أن يحاكموا بأسرع وقت». ولفت إلى أن «بعض ذوي قتلى التظاهرات، اضطروا إلى التنازل أو عدم المراجعة لإكمال قضاياهم، بسبب تعرضهم إلى ضغوط من قبل بعض العصابات والجماعات المسلحة».

ووفقاً لإحصائية سابقة لمرصد «أفاد» المعني بالقضايا الحقوقية في العراق، فقد بلغ العدد الكلي لضحايا التظاهرات منذ الأول من أكتوبر عام 2019، ولغاية نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2020، 762 متظاهراً. كما تم تسجيل إصابة نحو 27 ألف متظاهر، منهم نحو 900 سترافقهم إعاقات دائمة وتشوهات ومشاكل صحية مدى الحياة. وأشار المرصد إلى أن مدن بغداد والناصرية والبصرة تتصدر القائمة لجهة عدد الضحايا الذين سقطوا فيها خلال تلك الفترة.

قتل أكثر من 700 متظاهر بالاحتجاجات العراقية (أحمد الربيعي/فرانس برس)